مذكرة حسين لباسندوة كشفت السـر

الكهرباء تتعرض لمؤامرة «الخصخصة» لصالح متنفذين

تواجه اليمن خطر الانقطاع الدائم للكهرباء في ظل استمرار الاعتداءات على خطوط النقل وعجز الوزير شميع من ايجاد معالجات لهذه المشكلة التي تحولت حرب انتقامية موجهة ضد الشعب اليمني ففي الوقت الذي يذكر مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد ان تزايد الاعتداءات على خطوط الكهرباء يهدد محطة مأرب الغازية لخطر التوقف عن الخدمة تماماً، ويطالب تحرّك الحكومة التحرك بشكل قوي لإيقاف تلك الاعتداءات

استشهاد اكثر من 10 مهندسين وفنيين ومخطط التدمير للمؤسسة

غير ان مصادر مطلعة ل الميثاق اكدت ان مذكرة حسين الاحمر الموجهة الى باسندوة للمطالبة بانشاء محطة كهربائية لاحد التجار اظهرت ان مؤامرة واضحة لضرب الكهرباء كقطاع عام و توجه واضح ومخطط لتدمير الكهرباء اوخصخصتها لصالح نافذين والذين يسعون من وراء اعمال التخريب لخطوط نقل الطاقة الى تكريس سياسة التطفيش والمزيد من تعكير صفو حياة الناس بحيث لا يواجه قرار بيع الكهرباء او انشاء محطات كهربائية خاصة او ايكال حمايتها لأولاد الأحمر اوغيرهم بممانعة شعبية او حكومية ..

وتساءلت المصادر عن سر اصرار حسين الاحمر على طرح موضوع الاستثمار في هذا القطاع بالذات وبهذه السرعة في الوقت الذي عجزت حكومة الوفاق من حماية خطوط النقل بعد ان فشل الوزير شميع من تحقيق الوعود التي قطعها للشعب واعلنها جهارا على الناس .. مشيرة الى ان هذا التسابق يعني ان ما تتعرض له الكهرباء هو عملا يراد منه تملك الكهرباء بعد ان نجح مشروع سباء فون في قطاع الاتصالات من تكوين امبراطورية مالية لحميد الاحمر لم يكن احد يتوقعها ..

الجدير بالذكر ان مدير الكهرباء كان قد اشار الى انه خلال الـ(٤) الأيام الفائتة تعرّض خط الضغط العالي لـ(٨) أعمال تخريبية في منطقتي الجذعان وآلشبوان, ومؤخرا زادت الاعتداءات بشكل مخيف, وبمجرد دخول المحطة إلى العمل ساعتين تخرج سريعاً من الخدمة..

ويؤكد راشد أن تشغيل المحطة الغازية أصبح غير مجدٍ في ظل هذه الأوضاع, فضلاً عن كون المحطة أصبحت مصدر خطر بسبب الماس الكهربائي المهدّد لبقية الخطوط..

هذا وتكبّدت المؤسسة جراء الاعتداءات أكثر من (٣٠) مليار ريال تكاليف قطع الغيار والإصلاحات والطاقة المنقطعة.

الى ذلك اشارت مصادر الميثاق ان الخطر الحقيقي يتمثل بقرب انتهاء العمر الافتراضي لمحطة مأرب الغازية نتيجة التشغيل والتوقف المفاجئ, والذي سيؤدي الى انهيار كامل للمولدات في بسبب الاعتداءات . حيث وقد تعرضت المحطة لأكثر من ١٥٠ اعتداءً ..

ولا تقتصر الطورة هنا فقط بل ان المؤسسة مهددة بالانهيار حيث وإجمالي مديونيتها يصل الى ٦٠ ملياراً وليس هناك جهودا واضحة لسدادها الامر الذي يجعل المؤسسة تبدوا منهكة امام متطلبات أعمال الصيانة والإصلاحات, خلافا لذلك صار الموت يتهدد حياة المهندسين وتفيد مصادر الميثاق ان اكثر من ١٥ مهندسا لقوا حتفهم اثناء عملهم بالاصلاحات في ابراج خطوط النقل التي تتعرض للاعتداءات وهذه مؤشرات خطيرة تهدد بانهيار مؤسسة الكهرباء وليس فقط محطة مأرب!.

«الميثاق» تقدم بلاغاً للنائب العام وهيئة مكافحة الفساد

المال العام يستباح من قبل حزب الإصلاح

< من يا الله رضاك أمامكم توجيه من وزير المالية صخر الوجيه بصرف ٢٠٠ مليون كدفعة أولى لجامعة الايمان باسم جامع ومبلغ ٤ مليارات تصوروا.. شعب جائع وشباب خريجون من الجامعات بدون عمل.. وفقر يأكل الأخضر واليابس.. وحكومة الوفاق الوطني تبدأ بنهب المال العام باسم بيوت الله..

تجري عملية النهب للمال على الرغم من أن الاصلاح قد حول الدائري والستين وجامعة صنعاء الى جامع مفتوح .. كما أن صنعاء تعج بالمساجد..

لقد دشن (المناضلون) الهبر للمال العام.. وهذه اللصوصية ما هي الا بداية من مشروع «الفيد» العظيم الذي سيطال كل حقوق وممتلكات اليمنيين..

بالأمس وظف رئيس الوزراء عشرين ألفاً من الفرقة المتمردة وطلاب جامعة الايمان.. واليوم ها نحن نوجه المال العام لخدمة حزب الاصلاح.

وزير المالية ورئيس الوزراء يبيحان المال العام لخدمة مصالحهما الحزبية وكان الأولى بهما لو كانا يستشعران مسؤوليتهما الوطنية.. ان يسخرا هذا المبلغ لإعادة بناء المنازل المتضررة من الفرقة وصواريخ أولاد الأحمر.. كان يجب أن يسخر هذا المبلغ لعشرات الخريجين الجامعيين.. أو لتوظيف عمال البلدية..

لكن فليذهب الشعب الى الجحيم ان سكت عن هؤلاء اللصوص وسمح لحزب الاصلاح بنهب المال العام.

«الميثاق» تسجل هذه الجريمة كبلاغ مقدم الى الهيئة العليا لمكافحة الفساد وإلى النائب العام للتدخل لوقف نهب المال العام وعدم صرفه لمصالح حزبية تحت شعارات دينية.

وكانت قد نشرت وثيقة تكشف عن توجيه صخر الوجيه وزير المالية بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢م بصرف مبلغ ٢٠٠ مليون كدفعة أولى ضمن مراحل مشروع وهمي باسم جامع (جامعة الإيمان) والتابعة للتيار المتشدد في تنظيم الإخوان المسلمين (التجمع اليمني للإصلاح) الذي يقوده المتطرف عبدالمجيد الزنداني ..وبتكلفة تقديرية إجمالية للمشروع تصل لحوالى «أربعة مليارات ريال» بحسب مصادر في وزارة الأشغال .

وزير المالية (المحسوب على أحزاب اللقاء المشترك) وجه محافظ البنك المركزي اليمني باعتماد مبلغ وقدره (١٩٩,٠١٨,٦٠٠) ريال مقابل قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من قيمة عقد مشروع الجامع ولصالح مؤسسة الحداء للمقاولات العامة..

وزارة المالية

الرقم التحريري (٨٠٢٥)

المحترم

بالاشارة الى مذكرة وزارة الأشغال برقم (٣٣٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥م وكذا استمارة الارتباط رقم (٣٣٢) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥م بخصل طلب صرف مبلغ (١٩٩,٠١٨,٩٠٠) ريال / فقط مائة وتسعة وتسعون مليون وثمانية عشر ألف وتسعمائة ريال لاغير // مقابل قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من قيمة عقد مشروع المرحلة الأولى لجامع جامعة الايمان والصالح/ مؤسسة الحداء للمقاولات العامة واستنادا إلى قرار وزير المالية رقم (٣٥٩) لسنة ٢٠١١ بشأن الصرف بموازنات السنة المالية ٢٠١١م في السنة المالية ٢٠١٢م وفي إطار إستراتيجية إصلاح الإدارة المالية وإدارة الموازنة العامة نقرر تفويضكم بالتالي أعلاه خمسة من الاختصاصات الموصوفة الباب الرابع (اكتساب الأصول غير المالية) الفصل الأول.

وعليه/ نرجو توجيه المالحين لديكم باتخاذ الإجراءات الآتية:

١. تغذية حساب موازنة نفقات وزارة الأشغال العامة والطرق الباب الرابع الفصل الأول مبلغ (١٩٩,٠١٨,٦٠٠) ريال / فقط مائة وتسعة وتسعون مليون وثمانية عشر ألف وستمائة ريال لاغير // ويعتبر هذا بمثابة أمر صرف بالمبلغ أعلاه فقط وأحدة فقط (تحريرا).

٢. يخصص المبلغ المشار إليه في الفقرة (١) كما يلي:-

- مبلغ (١٩٧,٠٧٧,٧٤٤) ريال // فقط مائة وسبعة وتسعون مليون وسبعة وسبعون ألف وسبعمائة واربعة وثمانون ريال لاغير // مقابل قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من قيمة عقد مشروع المرحلة الأولى لجامع جامعة الايمان والصالح/ مؤسسة الحداء للمقاولات العامة وعلى مسئولية الجهة صحة وقانونية الإجراءات والصرف.
- مبلغ (٧,٩٢٠,٧٤٤) ريال // فقط سبعة مليون وتسعمائة وعشرون الف وسبعمائة واربعة واربعون ريال لاغير // مقابل قيمة أرباح لحساب معاملة الضرائب عن رقم (١٠٠٠-١٠٠٤٣٣)
- مبلغ (٣,٩٨٠,٣٧٢) ريال // فقط ثلاثة مليون وتسعمائة وثمانون الف وثلاثمائة واثنين وسبعون ريال لاغير // مقابل ضريبة مبيعات لحساب معاملة الضرائب عن رقم (٩٠٠٢٠٩٠٤٣٣)

٣. لايجوز تجنيب أي مبالغ من الاعتماد المفوض به إلى أية حسابات جانبية في البنك المركزي أو أي بنك تجاري مهما كانت الأسباب.

٤. لايجوز صرف الشيكات الخاصة بالمشروع إلا بارفاق الشيكات المصدقة لمأمورية الضرائب [ضريبة مبيعات + ضريبة أرباح].

٥. يتم الصرف بموجب شيكات صادرة من وزارة الأشغال العامة والطرق وموقع عليها من الأشخاص المفوضين بالصرف من حسابات الموازنة.

٦. يعتبر هذا التفويض لاغياً بانتهاء السنة المالية ٢٠١٢م ويبطل العمل به.

٧. موافاتنا بإشارات الخصم والإضافة ليتسنى لنا استكمال القيود لدينا.

وتفضلوا تحياتنا .....

وزير المالية

صخر أحمد الوجيه

وتستغرب مراقبون صدور مثل هذه التوجيهات في ظل أزمة طاحنة يعاني منها الاقتصاد الوطني وتضخم وتراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية وتردي مستوى معيشة المواطنين وتنامي التقديرات المتوقعة بشأن العجز في الموازنة للعام المالي ٢٠١٢م وفي ظل تحضيرات لعقد مؤتمر للدول الشقيقة والصديقة لمساعدة بلادنا على تجاوز الازمة الاقتصادية ، كما جاء هذا التوجيه بعد أيام من إقرار حكومة الوفاق لأكبر جرعة سعرية للمشتقات النفطية منذ شروع الحكومات المتعاقبة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في العام ١٩٩٥م مما فاقم من معاناة ابناء الشعب المتسائلين عن حاجة اليمن للمشروع في ظل هذه الظروف الاقتصادية المريرة وبخاصة أن مشروع الجامع سيتبع جامعة خاصة يسيطر عليها تنظيم سياسي وفي ظل دعوات لإعادة النظر في الجامعة بعد أن انخرطت في عدد من الأنشطة التخريبية والإرهابية التي رافقت الأزمة الأخيرة التي شهدتها البلاد منذ مطلع العام الماضي وما زالت تبعاتها قائمة حتى اليوم خلافاً لتورط طلاب في الجامعة في الاعتداءات الإرهابية على مواقع الجيش والأمن بأرحب ونهم وتعز وأبين وعدن وحضرموت وصنعاء وغيرها من محافظات الجمهورية.

ويوصف عبدالمجيد الزنداني والذي يرأس «جامعة الإيمان» بـ (الزعيم الروحي) للجماعات الجهادية وتوجه إليها اتهامات بتفريخ إرهابيين ودعم أنشطة تنظيم القاعدة التي تهدد امن واستقرار اليمن والمنطقة والعالم، كما انه صاحب فتوى (براءة الاختراع) التي سار ضحيتها العشرات من الابرياء والتي اطلقها في ساحة الجامعة.. وكانت الأمم المتحدة أدرجت اسم الزنداني في قائمة نشرتها للأشخاص المتهمين بتمويل الإرهاب وتنص على منعه من السفر للخارج وتجميد كل أرصدته ، وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية في فبراير ٢٠٠٤م أنها أضافت اسم الزنداني إلى قائمة المشتبهين في دعم الأنشطة الإرهابية ووصفته بأنه من الموالين لأسامة بن لادن ضمن خطوات تهدف لتجفيف منابع الإرهاب.

وارتفعت مؤخرا أصوات تدعو لإغلاق (جامعة الإيمان) واستبدالها بمدرسة للعلوم الشرعية والدينية تخضع لسيطرة الدولة ولا تخضع لسيطرة جماعة (دينية أو سياسية) وبما يتيح مبدأ الرقابة على أنشطتها في ظل بروز مخاوف من تفجر صراع (مذهبي) وتوسع نشاط تنظيم القاعدة «الإرهابي» في أكثر من محافظة يمنية.

4 مليارات يعتمدها وزير المالية لجامعة الزنداني